الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

الوعي السياسي لا يعني الوعي على الأوضاع السياسية، وإن كان ذلك من مسلتزمات كماله، وإنما الوعي السياسي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، وهي بالنسبة للمسلمين من زاوية العقيدة الإسلامية.. فالنظرة إلى العالم من غير زاوية خاصة تُعتبر سطحية، وليس وعيا سياسيا. والنظرة إلى المجال المحلي أو الإقليمي تُعتبر تفاهة، وليس وعيا سياسيا.

اقرأ في هذا العدد :

- نظرة مختلفة للانتخابات التركية ...٢
- النموذج التركي في الاقتصاد: خداع وتضليل ...٢
- ليس في الإسلام أقليات ...٣
- جولة السيسي الخارجية؛ تزوير للحقائق واستجداء للخارج وتركيز على محاربة «الفاشية الدينية» ...٤
- الإصرار الأمريكي على إنجاز الاتفاق النووي مع إيران ...٤

للتواصل مع الجريدة : info@alraiah.net +AlraiahNet/posts

جريدة الراية1954/c You Tube @ht_alrayah /rayahnewspaper

الأربعاء ٢٣ من شعبان ١٤٣٦ هـ/ الموافق ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٥ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ٢٩ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

مؤامرات الحلول السلمية تتوالى وسط سعي لكسب ولاء الفصائل

بقلم: أحمد عبد الوهاب*

ما إن قررت أمريكا أن الحل في سوريا يجب أن يكون حلا سياسيا، حتى أصبح مسلَّمة بديهية عند عملائها من الحكام الذين يستخدمون ادعاء وقوفهم مع ثورة الشام ومساندتها غطاء لاحتواء هذه الثورة المباركة، وذلك لتمرير مشاريع الغرب على حساب دماء الشهداء وتضحياتهم، فأخذت الأنظمة الحاكمة تسير في سياستها مع ثورة الشام على أساس مقررات جنيف١، والتي من ضمنها تشكيل هيئة حكم انتقالية مشتركة بين النظام وما يسمى المعارضة مع الحفاظ على المؤسسات الأمنية والعسكرية، بما يخدم مصالح أسيادها ويضمن انتقال السلطة من عميلها القديم إلى عميل آخر جديد، فكانت التحركات تسير على محورين جنبا إلى جنب، محور سياسي ويتمثل بتشكيل كيان سياسي معترف به دوليا يمثل أهل الشام زورا وبهتانا. ومحور عسكري يتمثل بتوحيد القوة العسكرية خلف هذا الكيان المصنوع تحت إشراف المخابرات الأمريكية. فكانت من آخر محاولاتها على الصعيد السياسي، اجتماع القاهرة الذي يحاول أن يحشد أكبر قدر ممكن من الشخصيات لإعطاء شرعية له والخروج بخارطة طريق ترسم مستقبل سوريا على طريقة سايكس وبيكو في رسم المستعمرات، ثم يليه مؤتمر الرياض المزمع عقده بعد شهر رمضان المبارك للخروج بلجنة تفاوضية للجلوس مع سفاح الشام والتفاوض على دماء شهدائنا وبيع تضحياتهم بثمن بخس وتقديمها قربانا لأمريكا، تنتهي هذه المفاوضات بتشكيل هيئة حكم انتقالية مشتركة بدون أسد ضمن مسرحية محبوكة التمثيل والإخراج، ومن ثم تشكيل لجنة لصياغة الدستور الجديد، ومن ثم انتخاب مجلس تشريعي وانتخابات رئاسية تفضي جميعها إلى وصول رجالات أمريكا إلى السلطة ضمن لعبة الديمقراطية التي باتت معروفة للجميع.

وعلى الصعيد العسكري، العمل على محاولة شراء قادة الفصائل وكسب ولائهم وتوحيدهم ضمن كيان واحد، يكونون نواة الجيش المستقبلي ليخدم مشروع الغرب ويعمل على حمايته ومحاربة كل من يخالفه بحجة شق الصف أو التطرف والإرهاب، ولعل تحركات زهران علوش المكوكية وانتقاله من دولة إلى دولة ولقاءه مع مبعوث أوباما المكلف بالملف السوري دانيال روبنشتاين وتصريحاته الأخيرة لصحيفة ماكلاتشي «بأن الشعب السوري هو من سيقرر شكل الدولة القادمة بعد سقوط نظام الأسد»، بعد أن كان يهاجم الديمقراطية ويصفها بدكتاتورية الأقوياء وكلام الناطق باسم «جيش الإسلام» إسلام علوش، في شرح ما قصده «زهران»، قائلًا «إن خطابات زهران علوش في الغوطة هي للاستهلاك المحلي، لحشد المقاتلين ضد القوى الأخرى، لا سيما تنظيم الدولة»... وقوله إن زهران علوش مستعد في سبيل تحسين صورته للتخلي عن راية الجيش (السوداء الأرضية والتي دون عليها بالأبيض عبارة لا إله إلا الله محمد رسول الله)، واعتماد علم الثورة «حسب كلام الصحيفة»، يصب في التمهيد لإنشاء هذا الكيان العسكري التابع للائتلاف صنيعة أمريكا، والذي يسعى إلى إيجاد قيادة عسكرية موحدة في الجنوب والشمال بعد قرار رئيس الائتلاف خالد خوجة بحل المجلس العسكري الأعلى. فقد صرح عضو المجلس العسكري المنحل أبو أحمد العاصمي موضحًا: «هناك خطة لتمثيل الفصائل التي لم تكن ممثلة في السابق، مثل أحرار الشام التي يسير النقاش معهم لتمثيلها، وأنا أرحب بتمثيلها، كما بتمثيل جيش الإسلام الفاعل في الجبهة الجنوبية وفي ريف

..... التتمة على الصفحة ٣

الخلافة هي المشروع الذي يخلص الأمة من مخططات أعدائها

بقلم: عثمان بخاش*

لا نريد الدخول في تفاصيل صنع القرار السياسي في السعودية، وصراع الأجنحة القديم في الأسرة الحاكمة، ولكن المعروف عموما أن تغريدات «مجتهد» على التويتر تحظى بصدقية، كما أثبتت الوقائع. من هنا تكشف تغريدات «مجتهد» الأخيرة عن الاجتماعات المكثفة لزهران علوش في العاصمة الأردنية مع المخابرات الأمريكية والسعودية والأردنية، لبحث مرحلة ما بعد الأسد وكيفية التصدي «للخطر الجهادي» المتمثل بالجماعات «المتشددة» كتنظيم الدولة والنصرة وأحرار الشام، عن خطورة المرحلة القادمة. هذه اللقاءات في العاصمة الأردنية تأتي بعد تصريحات لافتة لعلوش في مقابلته مع وكالة ماكلاتشي الأمريكية سعى فيها للتبرؤ من الشعارات «المتشددة» التي أطلقها من قبل في الداخل السوري، يندد فيها بالديمقراطية، ليرسل رسالة طمأنة إلى الغرب بأن علوش رجل معتدل مستعد حتى لرفع العلم الفرنسي بدلا من راية التوحيد.

ولا يخفى أن هناك الكثير من التساؤلات التي تطرح نفسها بعد قيام جماعة من الحشد الشعبي في العراق بحرق مقاتل من تنظيم الدولة تحت شعارات طائفية تُذكي الأحقاد الطائفية، وتطاير صواريخ سكود من الحوثيين باتجاه الجنوب السعودي في خميس مشيط وجازان ونجران، مع استمرار غارات سلاح الجو السعودي على الحوثيين وأنصار علي عبد الله صالح في اليمن، هذه الغارات التي تتسبب في قتل الأبرياء وتدمير العديد من الأهداف والمنشآت المدنية.

وفي لبنان تنادى بعض شباب «السنة» إلى تشكيل «كتيبة الفاروق عمر» للدفاع عن عرسال (السنية) في وجه «لواء القلعة» (الشيعي) الذي تشكل من العشائر «الشيعية» في بعلبك - الهرمل تلبية لنداء زعيم حزب الله حسن نصر الله بغية تحرير عرسال وجرودها من «المسلحين التكفيريين»... أما في ليبيا فيتساءل

..... التتمة على الصفحة ٣

في موقف يعكس استمرار الخلاف بينه وبين نتنياهو

أوباما يحذر من تبعات تعنت نتنياهو تجاه الدولة الفلسطينية

ذكرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية أن أوباما أوضح في مقابلة مع القناة الثانية «الإسرائيلية» أن إدارته «حتى هذه المرحلة» قد سحقت وأعاقت أي محاولات لإعلان دولة فلسطينية في أروقة مجلس الأمن، واستطرد بالقول إنه من الصعب على الولايات المتحدة أن تستمر في مطالبة الفلسطينيين بالتحلي بروح صادقة في التفاوض في وقت لا يتحلى الطرف الآخر (إسرائيل) بتلك الروح.

ورأت الصحيفة أن موقف أوباما نابع بشكل واضح من مواقف رئيس الوزراء «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو الذي اتخذ من شعار «لا دولة فلسطينية» دعاية انتخابية له، رغم أنه تراجع عن ذلك في مرحلة لاحقة. ووصف أوباما في المقابلة الموقف «الإسرائيلي» الذي يقوده نتنياهو بأنه يفقد «إسرائيل» مصداقيتها، بينما وصف نتنياهو نفسه بأنه «ميال للاعتقاد ربما بأن السلام أمر ساذج».

وأضاف أوباما في المقابلة مع القناة الثانية «الإسرائيلية» أن موقف نتنياهو «فيه تحفظات كثيرة وشروط كثيرة لدرجة تجعل من غير الواقعي التفكير في أن هذه الشروط ستتم تلبيتها في أي وقت في المستقبل القريب».

(الجزيرة نت)

استمرار مأساة السودان وأهله نتيجة سياساته

البشير يشكل حكومة جديدة... ويغير وزيري الدفاع والخارجية

أعلن التلفزيون السوداني الرسمي أن الرئيس السوداني عمر البشير شكّل حكومته الجديدة بعد مضي أكثر من شهر على اكتساحه للانتخابات التي قاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسة.

وأدى البشير القسم الأسبوع الماضي مدشناً خمس سنوات جديدة من رئاسته للسودان بعد أن ظل يشغل المنصب على مدى ٢٥ عاماً، وعقب ذلك أعلن عن حل حكومته.

ووفقاً لما نقله «تلفزيون السودان» الرسمي، أعطى منصب وزير الخارجية لمساعده السابق إبراهيم غندور، في حين أعلن الفريق مصطفى عثمان عبيد وزيراً للدفاع بالوكالة. ومحمد زائد وزيراً للنفط والغاز. وقال نائب البشير في الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني) للصحافيين قبل إعلان الحكومة بوقت قليل إن الحكومة «ستجدد».

وكان البشير دعا في خطابه عقب أدائه القسم لفتح صفحة جديدة مع المتمردين الذين يقاتلون حكومته، وتعهد بإصلاح العلاقات مع الغرب ومحاربة الفساد وجلب السلام للبلاد.

(جريدة الحياة)

تركيا: تدريب المعارضة السورية يستكمل بالأردن والسعودية وقطر

قال وزير الخارجية التركي مولود شاوش أوغلو إن برنامج تدريب وتسليح قوات المعارضة السورية «المعتدلة»، سيستكمل قريباً في الأردن وقطر والسعودية بعد بدئه في تركيا. جاء ذلك في تصريحات له على هامش مشاركته في اجتماع مصغر لوزراء خارجية دول التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العاصمة الفرنسية باريس.

وأوضح شاوش أوغلو أن برنامج تدريب وتسليح المعارضة السورية بدأ في تركيا على مستوى مجموعات صغيرة، مشيرا إلى أنه سيتم توسيع البرنامج بمرور الوقت حيث تشترك الجهات العسكرية التركية والأمريكية في اختيار وتقييم هذه المجموعات.

لكنه بيّن أنه لا يمكن الاكتفاء بهذا البرنامج لإيجاد الحل الجذري للمشكلة في سوريا، وشدد على ضرورة تأمين الدعم الجوي لهذه القوات.

وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية في الشهر الماضي عن بدء تدريب أفراد من المعارضة السورية في الأردن.

وقال وزير الدفاع آشتون كارتر حينها إن مجموعة من تسعين فردا بدأت بالفعل تلقّي التدريبات في الأردن، وإن مجموعة أخرى بحجم سرية ستبدأ تدريباتها قريبا.

(الجزيرة نت)

رئيس الحكومة المغربية ينفي الصفة الإسلامية عن حكومته وحزبه

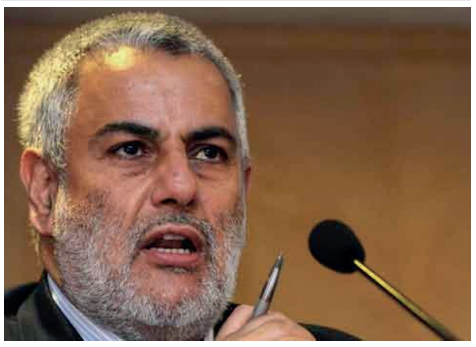

قال رئيس الحكومة المغربية عبد الإله بنكيران إن حكومته وحزب العدالة والتنمية الذي يقوده ليسا إسلاميين، وأنه وحزبه يعملان تحت قيادة «رئيسه» الملك محمد السادس، مشيراً إلى أنه من الخطأ «قياس مستوى تديّنه بحجم لحيته».

وأوضح بنكيران في حديث لوكالة الأنباء الإسبانية قبيل زيارته إلى مدريد الأسبوع الماضي، أن أجندته السياسية عندما شكل الحكومة عام ٢٠١٢ لم تكن أيدولوجية، ولكنها كانت تسعى أكثر لحل مشاكل الشعب المغربي، في وقت كانت تشهد فيه المملكة مظاهرات ترفع مطالب اجتماعية في خضم أحداث الربيع العربي.

واعتبر أن حزبه «ذو مرجعية إسلامية» ومختلف عن «الإسلاميين»، مبينا في الوقت نفسه أن حكومته مكونة من ثلاثة أحزاب أخرى ذات مرجعية علمانية، إلى جانب العدالة والتنمية. (الجزيرة نت)

نظرات سياسية

نظرة مختلفة للانتخابات التركية

بقلم: محمود كار*

لن أتحدث في هذا التحليل عن الفائز أو الخاسر أو ما هي النسبة التي حصل عليها حزبٌ ما في الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت يوم الأحد الموافق لـ ٧ حزيران ٢٠١٥، بل سأقيّم في هذا التحليل الانتخابات البرلمانية الديمقراطية التركية ٢٠١٥ من جانبين؛ الأول: أن الانتخابات التي جرت لم تكن انتخابات بين الأحزاب المتنافسة فقط، بل هي امتحان للديمقراطية والنظام الذي حكم ٩٠ سنة ونيفاً. الجانب الثاني: هو الربيع العربي الذي شهدته المنطقة خلال السنوات الـ ٥ الماضية والثورة السورية التي هي عامل مؤثر على نتائج الانتخابات التركية، وأعتقد أن دول العالم أي الولايات المتحدة والآخرين لن يستطيعوا أن يبقوا محايدين تجاه الانتخابات التركية التي ستؤثر بشكل مباشر على الوضع في سوريا والعراق.

امتحان الديمقراطية

منذ سقوط الخلافة وحتى خمسينات القرن الماضي أُجبر المسلمون من خلال أصحاب الفكر العلماني الكمالي في تركيا على الخضوع لقوانين الغرب بصرامة. ثم نشأت الحاجة إلى إدخال المسلمين إلى البرلمان، وأُنشئت الأحزاب ذات الصبغة الإسلامية بزعامة نجم الدين أربكان بداية، ثم رجب طيب أردوغان، ودخل المسلمون إلى البرلمان، ووصلوا إلى الحكم. وكان واضحاً للجميع أن تركيا في فترات حكم حزب أتاتورك المعروف بحزب الشعب الجمهوري (CHP) في فترة الحزب الواحد، وفي الائتلافات التي شكلها هذا الحزب ذو الطابع اليساري بقيادة بولنت أجاويد؛ عانت من الفقر، وعانى المسلمون من الإقصاء والتهميش والاضطهاد. والكلام نفسه ينطبق على فترة حكم سليمان دميرال.

في مقابل هذا المشهد شهدت تركيا انتعاشاً اقتصادياً في الفترات التي حكم فيها طورغوت أوزال ورجب طيب أردوغان. ولا يغيب عن المتابعين أن السبب الأساسي لهذا هو الدعم الاقتصادي المقدم لهما من قبل الولايات المتحدة، [إلى جانب أسباب أخرى كشكل الفساد مثلاً، بين فسادٍ قائمٍ على إنجازاتٍ ملموسةٍ، وفساد الاختلاسات القائمة على مشاريع وهميةٍ، وبين وزير يسرق دون إنجاز ملموس، وبين وزير يعتبر نفسه شريكاً بطريقةٍ ما لإنجاز ملموس]. لكن الشعب لا يعرف هذا، فهو يحب أوزال وأردوغان كثيراً، ويظن أنهما حاكمان يعملان من أجل مصلحة الشعب، بخلاف الأحزاب الأخرى التي كانت تسلب وتنهب.

لكن هذا السحر انكشف في ١٧ كانون الأول ٢٠١٣، ومنذ ما يقارب عامين دارت على ألسنة الناس العمليات التي كشفت فساد أردوغان ومسئولي حزب العدالة والتنمية، واهتزت ثقة الشعب بالنظام أمام مزاعم الفساد التي قام بها شخص مثل أردوغان في تركيا. فإذا كان النهب والرشوة والفساد قد أصبحت سمةً للعلمانيين المعادين للدين أصلاً؛ فإن هذه التهمة الآن تلتصق بمسئولي الحزب ذي الصبغة الإسلامية. وأصبح الرأي السائد بين الناس أن «نواب البرلمان كلهم متشابهون، من يدخل البرلمان ينسى الشعب ولا يفكر إلا في جيبه». هذا الرأي العام الذي أخذ ينتشر بين الناس أصبح يهدد الانتخابات بسبب فقدان الثقة بالجميع، ودفع بالتالي قادة الأحزاب إلى توجيه نداءاتهم للناس بالإدلاء بأصواتهم، وتذكيرهم بأهمية أصواتهم. ولم يقتصر الأمر على زعماء الأحزاب، فانتشرت الحملات التي تحث على التصويت، وكان مما يميز هذه الحملات انهماك العلماء والشيوخ وقادة الرأي الإسلاميون وممثلو الجمعيات الإسلامية، حتى إنهم ذهبوا إلى أن التصويت في الانتخابات الديمقراطية عبادةٌ وواجبٌ. ومن الغريب أن هؤلاء الذين يمثلون المسلمين يحاولون إنقاذ ديمقراطية الغرب الكافر المحتضرة في تركيا إلى درجة اتهام المسلمين الذين يرون في الديمقراطية نظام كفر بالخيانة. وهكذا كانت هذه الانتخابات على موعد مع اختبار تركيا لنظامها المتعفن بنفسها، ولن يكون أصحاب النظام الحقيقيون راضين عن النتائج حتى تكون مؤسسات الإسلام المعتدل التي أسسها حزب العدالة والتنمية كبش فداء للديمقراطية!.

تأثير الربيع العربي والثورة السورية على الانتخابات

تشكل السياسة الأمريكية في كل من الوضع العراقي والثورة السورية سياسة ضاغطة. وبالتالي من سيحكم تركيا الدولة الجارة لهاتين الدولتين في السنوات الأربع القادمة لن يحددهُ أحدٌ إلا إرادة الولايات المتحدة. والسيادة الأمريكية على الدولة والحكومة التركية ستستمر بازدياد. ولكن كيف ذلك؟

هناك احتمالان [يحققان لأمريكا إملاءاتها]؛ الأول: استمرار حزب العدالة والتنمية (AKP) بتفرده في تشكيل الحكومة، والثاني: دخوله في حكومة ائتلافية مع حزب آخر.

يعد انفراد حزب العدالة والتنمية بالحكم نقطة إيجابية لصالح سياسات الولايات المتحدة في سوريا والعراق. لكن الولايات المتحدة الأمريكية مع أي حزب يمكن أن يكون شريكاً لحزب العدالة والتنمية يحمي هذه الأفضلية، بل يعززها، فأي الأحزاب مرشحة لهذه الشراكة؟

الجواب: هو الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني المتمثل بحزب الشعوب الديمقراطي (HDP). أقول هذا لأن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في استعمال المجموعات الكردية لمصالحها في كل من سوريا والعراق. فعملت مع البرزاني في العراق، ومع الأحزاب الكردية والجناح السوري لحزب العمال الكردستاني في سوريا. وبالتالي أصبح الأكراد رقماً مهماً للولايات المتحدة إلى درجة استخدامهم كبش فداء.

وفي هذه الانتخابات عاملان مهمان؛ حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في صعود، وحزب العدالة والتنمية في تراجع.

وهنا يجب أن لا ننسى أن كل شيء يُنسى بعد الانتخابات، ويمكن للحزبين أن يجتمعا، ويشكلا حكومة ائتلاف، وذلك بمقدار ما تمليه أمريكا... ومن المفيد هنا أن لا ننسى أيضاً التعاون القذر بين حكومة حزب العدالة والتنمية وعبد الله أوجلان في ما سمي «بعملية الحل» التي تنطوي على توجيه ضربة للثورة في سوريا قبل عدة شهور إرضاءً للولايات المتحدة الأمريكية ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تركيا

النموذج التركي في الاقتصاد: خداع وتضليل

بقلم: د. محمد ملكاوي

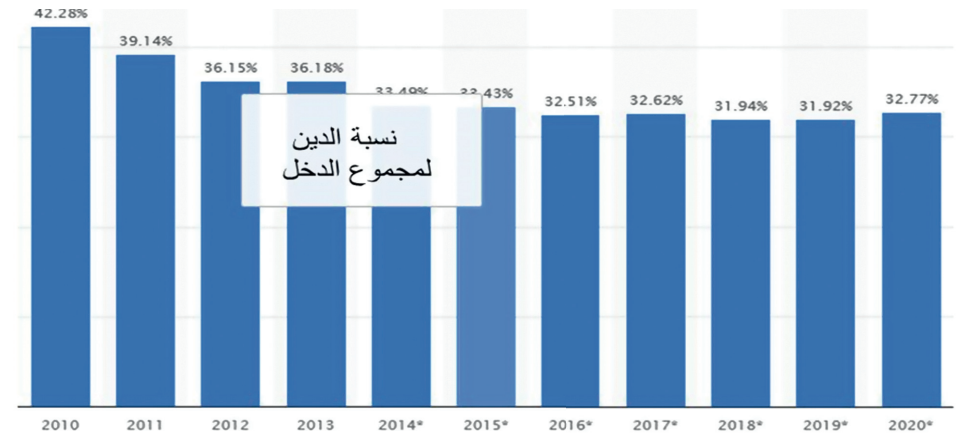

تروج الدعاية الأمريكية وبشكل مستمر للنموذج التركي في الحكم والاقتصاد. فمن الناحية السياسية يعتبرون تركيا نموذجا للمزج بين الإسلام والعلمانية، الإسلام ممثلا بحزب يحمل صفة إسلامية في الوقت الذي يطبق فيه نظام حكم علمانياً ممثلا بالدولة المدنية. ويراد لهذا النموذج أن يكون مؤثرا على تطلعات المسلمين وطموحاتهم في باقي الدول القائمة في البلاد الإسلامية ليتخذوه مثلا أعلى لهم كما حصل في مصر بعيد ثورة الشعب على حسني مبارك.

ويسوق هذا الطرح جنبا إلى جنب مع نموذج في الاقتصاد التركي يشهد نموا مضطردا في مجموع الدخل القومي وتخلص من المديونية الخارجية. أما النموذج السياسي فلا يخفى على أحد أن المزج بين الإسلام والعلمانية ضرب من ضروب الكفر الذي لا ينطلي على ذي لب وبصيرة. أما النموذج الاقتصادي فإنه ضرب من ضروب المخادعة ينطلي حتى على كثير من المفكرين والسياسيين.

فقد أعلنت وسائل إعلام تركية وعالمية أن تركيا كانت قد تخلصت من جميع ديونها الخارجية عام ٢٠١٢، وأن الاقتصاد التركي من أكثر الاقتصاديات العالمية نموا. وهذا الإعلان يخالف الحقيقة على الواقع ويتناقض مع المعطيات والأرقام المتوفرة من مصادر تعتمدها الحكومة التركية نفسها.

والحقيقة أن الاقتصاد التركي كان قد نما ولو بشكل قسري بنسبة زادت عن ١٠٪. ولكن النمو هذا عاد وانخفض خلال ٥ سنين إلى ٤٪ عام ٢٠١٤ وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي وأجهزة CIA. وقد بلغ الدخل القومي الإجمالي لتركيا عام ٢٠١٤ حوالي ١٥٠٠ مليار دولار. وفي مقابل النمو الاقتصادي هناك مجموع الدين الخارجي المترتب على تركيا. فحين كان نمو الاقتصاد حوالي ١٠٪ كان الدين التركي يعادل ٤٣٪ من مجموع الدخل القومي، وحين انخفض النمو إلى ٤٪ انخفضت نسبة الدين إلى ٣٤٪ تقريبا. ومن أجل إدراك هذه الأرقام ومعناها نرفق رسما بيانيا يبين حجم الدين التركي الخارجي أي مجموع ما ترتب على تركيا من ديون للبنوك العالمية خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠.

ويظهر الرسم البياني أنه في عام ٢٠١٤ كانت تركيا مدينة بما معدله ٣٣,٥٪ من دخلها القومي أي ما يعادل ٥٠٢,٥ مليار دولار. وفي عام ٢٠١٥ سيكون الدين التركي يعادل ٣٢,٥٪ من الدخل القومي الذي ازداد بمعدل ٤٪ ليصل إلى ١٥٦٠ مليار دولار. ولكن قيمة الدين تزداد فعليا لتصبح ٥٠٧ مليار دولار. هذه هي الأرقام الحقيقية للديون التركية الخارجية، وهذا لا يشمل الديون الداخلية والتي تعود إلى مؤسسة التقاعد التركية وغيرها من المؤسسات المالية (لا يعرف بالضبط حجم هذه الديون الداخلية) حسب تقرير البنك الدولي وأجهزة CIA.

وكانت تركيا قد اعتمدت في السابق ١٩٨٠-١٩٩٠ سياسة نقل الديون الخارجية إلى ديون داخلية حسب ما جاء في مقال نشره البنك المركزي التركي عام ١٩٩٤ تحت عنوان: الديون الخارجية ومشكلة نقل الدين الداخلي ما بين ١٩٨٠-١٩٩٠. حيث بين التقرير كيف كانت تركيا تعتمد على الاستدانة من المؤسسات المالية الداخلية من أجل تغطية العجز الناتج عن الديون الخارجية وعدم رغبة البنوك العالمية في إعادة جدولة الديون. وهذه مشكلة تعاني منها جميع الدول المدينة للبنوك العالمية بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد. فالصندوق والبنك الدوليان يعملان على إقراض الدول أو تأمين قروض لهم إلى درجة يصبح سداد فوائد الديون متعذرا. فتلجأ الدول المدينة إلى إعادة جدولة الدين عن طريق اقتراض قروض جديدة يتم بها سداد الأولى ولكن تكون الديون الجديدة لفترات أطول ما يقلل المدفوعات السنوية للبنوك. وحين تعجز دولة ما عن إقناع البنك الدولي لإعادة الجدولة كما حصل مع كثير من الدول ما بين ١٩٨٠-١٩٩٠ حينها تلجأ الدول إلى طرق مختلفة منها تعويم سعر صرف العملة المحلية كما فعلت المكسيك عام ١٩٨٤ ومنها الاعتماد على الاقتراض الداخلي لتغطية جزء كبير من الدين الخارجي كما فعلت تركيا في ثمانينات القرن الماضي. إضافة إلى ذلك فإن الدول تعمد إلى رفع معدل نمو اقتصادها ولو بشكل قسري من أجل التعويض عن الزيادة في خدمة الدين الناتج عن إعادة الجدولة. وقد ظهر ذلك جليا في حالة تركيا حيث زاد معدل النمو في الناتج القومي التركي عن ١٠٪ منذ عام ٢٠٠٨. إلا أن هذا النمو القسري لا يلبث أن يعود للتراجع سريعا.

والحاصل أن اقتصاد تركيا ليس اقتصادا نموذجيا لاحتذاء حذوه، ولولا أن أمريكا تتعاطف مع تركيا لاعتبارات سياسية، لما مكنتها من تحويل دينها الخارجي إلى دين داخلي وإعادة جدولة ديونها دون أن تبتزها في أهم أمورها السيادية. وعليه فإن النموذج التركي سواء في الناحية السياسية أو الاقتصادية هو مخادعة زائفة، لا تصلح لتقليدها أو الاقتباس منها أو التعويل عليها. وليس بعد الحق الذي هو نظام الخلافة السياسي ونظام الاقتصاد الإسلامي إلا الضلال والذي تمثل تركيا أحد أبعاده وأشكاله ﴿يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم﴾ ■

الجزائر: طرفا أزمة مالي يتعهدان باحترام وقف إطلاق النار

وقع طرفا الأزمة السياسية في مالي الأسبوع الماضي بالجزائر، على وثيقتين: الأولى، تحمل تعهداً بإمضاء المعارضة المسلحة على اتفاق السلام هذا الشهر، والثانية، تتعلق بتعهد الطرفين باحترام وقف إطلاق النار في شمال مالي، الذي تم خرقه عدة مرات تارة من طرف الجيش النظامي، وتارة أخرى من طرف جماعات الطوارق المسلحين.

وتتضمن الوثيقة الثانية، وهي الأهم في نظر متتبعي الأزمة، انسحاب مسلحي المعارضة من مقاطعة ميناكا، وهي إحدى أهم مدن الشمال التي شهدت في الأسابيع الماضية مواجهات عنيفة بين الطوارق والجيش المالي. وتبادل الطرفان تهمة «البدء بالاعتداء».

وجاء في الوثيقة التي وزعها الوسيط الجزائري على الصحافة أن «تنسيقية حركات أزواد» وافقت على سحب عناصرها المسلحين، على مسافة ٢٠ كلم من مدينة ميناكا.

فيما تم التأكيد على انتشار القوات المسلحة المالية في هذه المدينة، على أن يتم ذلك بالتشاور مع السلطات المختصة والسكان المحليين.

وعهد إلى «بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ويرأسها التونسي منجي الحامدي، بنشر تشكيلة من أفراد الشرطة بالمنطقة، إلى جانب مدنيين مسلحين تتولى اختيارهم. وتعود أزمة مالي إلى ستينيات القرن الماضي..

يشار إلى أن الوثيقتين المذكورتين وقعهما وزير خارجية الجزائر رمضان لعمامرة، ووزير خارجية مالي عبدو اللاي ديوب، ورئيس البعثة الأممية، وممثل «تنسيقية أزواد» سيدي إبراهيم ولد سيدات.

وكانت الحكومة و٣ مجموعات مسلحة موالية لها، وقعت على اتفاق سلام في منتصف الشهر الماضي، فيما رفضته «التنسيقية» المعارضة بحجة أنه لا يحقق مطلبها الرئيسي، وهو إقامة حكم ذاتي في شمال مالي. (العربية نت)

بوتين: روسيا لا تهدد الغرب ولا تهدف إلا للدفاع عن نفسها

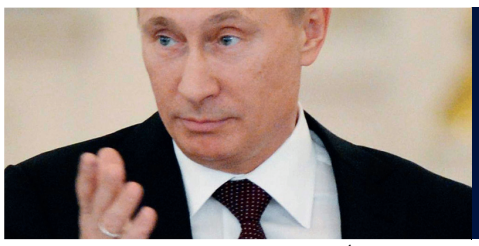

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مقابلة مع صحيفة إيطالية، أن روسيا لا تشكل تهديدا للغرب، مؤكدا أنه يؤيد تطبيق اتفاقات السلام الخاصة بأوكرانيا بعد عودة العنف في شرق هذا البلد في الآونة الأخيرة.

وصرح بوتين لصحيفة «إل كوريير ديلا سيرا» قائلا: «أود أن أقول إنه لا داعي للخوف من روسيا»، مستبعدا نزاعا كبيرا بين روسيا والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي. وقال بوتين: «العالم تغيّر لدرجة أن الأشخاص العقلانيين لا يمكنهم اليوم تصور نزاع عسكري كبير واسع النطاق. يمكنني أن أؤكد لكم أن علينا الاهتمام بأمور أخرى».

وقال أيضا: «فقط شخص مريض، وخلال نومه، يمكنه أن يتصور أن تهاجم روسيا فجأة حلف شمال الأطلسي»، مضيفا: «أن موسكو لا ترغب سوى في الدفاع عن نفسها من التهديدات الخارجية، وأن نفقات الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي تفوق بعشر مرات نفقات روسيا»، وأشار إلى أن «الموازنة العسكرية الأمريكية هي الأعلى في العالم». (جريدة الشرق الأوسط)

ليس في الإسلام أقليات

بقلم: خليفة محمد - الأردن

ورد في الموسوعة العربية في تعريف ما يسمّى بـ «الأقليات» ما يلي: «الأقليات هي مجموعات بشرية ذات سمات وخصائص تختلف عن مثيلاتها في مجتمع الأكثرية، ولكل أقلية منها سمات قومية أو إثنية أو دينية مشتركة بين أفرادها».

وقد برز هذا المصطلح واقعاً ومشكلة كبرى وبشكل قانوني مع وجود ما يسمّى بالدولة الديمقراطية، التي يعتمد التشريع فيها على البشر، من جهة عدم الإحاطة بحاجات البشر وغرائزهم، فلم ينظر للمشكلة على أنها مشكلة إنسان، ومن جهة كون الحاكم فيه - على حد زعمهم - هو أكثرية الناس، وهذا يعني أن الأقلية لو كان لهم حضور في المجالس التشريعية فإنه لن يكون لهم تأثير لكونهم أقلية. فالمبدأ الرأسمالي يقرّ واقع الأقليات ويعززه.

أما في الإسلام، فالإسلام مبدأ المشرّع فيه هو الله سبحانه وتعالى، أنزل تشريعاته للإنسان بوصفه إنساناً لديه حاجات عضوية وغرائز تحتاج كلها إلى إشباع، فنظّم إشباعها، وعالج المشكلات الناتجة عن ذلك الإشباع، بوصفها مشكلات لإنسان، وليس بأيّ وصف آخر، وهذه الحاجات هي عند كل البشر. كما أنّ السيادة في الدولة الإسلامية للشرع، فالناس فيها يخضعون لحكم شرعي واحد منزّل من عند الله تعالى بغضّ النظر عن أديانهم أو أعراقهم أو ألوانهم.

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾، فالله أمر بالعدل بين الناس، والحكم الشرعي هو خطاب الشارع المتعلّق بأفعال العباد، البشر جميعهم مخاطبون بالإسلام جملة وتفصيلاً، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾. والإسلام لم يجبر أحداً على ترك دينه واتباع الإسلام، مع أمره بالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن. فكان هذا الشمول في الإسلام لبني البشر قاطعاً لدابر ما يسمّى بـ «الأقليات»، ولم يعرف المسلمون هذا المصطلح ولا هذا الواقع. فلكون الإسلام من عند الله تعالى فقد اتسع لكل البشر بمختلف ألوانهم وأعراقهم ولغاتهم، وكان بوتقة ينصهر فيها كل من آمن به، فلم يشهد التاريخ الإسلامي تفرقة بين أبيض وأسود، أو عربي وأعجمي، ولا غير ذلك، فانصهرت القوميات في المجتمع الإسلامي انصهاراً لم يشهد له العالم مثيلاً. هذا من جهة الاختلاف البشري في العرق واللون، أما بالنسبة للدين فقد قلنا إن الإسلام لا يجيز إجبار غير المسلمين على ترك أديانهم واتباع الإسلام، بل إنه شرع أحكاماً شرعية لكل من اختار أن يبقى على دينه ورضي أن يعيش بين المسلمين، وأطلِقَ عليهم وصف «أهل الذمة» أي أهل العهد، وأوجب الإسلام على المسلمين حمايتهم وتحقيق الأمن لهم، فلا يمسّهم أحدٌ بسوء، لا من المسلمين، ولا منهم، ولا من المحاربين.

وقد شهد للأمة الإسلامية اتساعها لذوي الديانات الأخرى القاصي والداني، بل إن الغربيين والنصارى أنفسهم شهدوا بذلك، وبلغت شهاداتهم حداً يكاد يفوق الحصر، ولا تكفيه كتب ومؤلفات، ونمثّل على ذلك بمثال واحد فقد قال «فرانز روزنثال» معبرًا عن ذلك: «وقد نمت المدنية الإسلامية بالتوسع لا بالتعمق، داعية إلى العقيدة، مناقشة لتلك الحركات الفكرية الموجودة، وفوق كل ذلك، فبتقدم الإسلام تهاوت الحواجز القديمة من اللغة، والعادات، وتوفرت فرصة نادرة لجميع الشعوب والمدنيات لتبدأ حياة فكرية جديدة، على أساس المساواة المطلقة، وبروح من المنافسة الحرة».

ودولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القادمة قريباً بإذن الله ستكون خير من يحفظ حقوق الناس الذين يحملون تابعيتها على مختلف ألوانهم وأعراقهم وأديانهم، فقد نصت الفقرة (ب) من المادة السابعة من مشروع دستور دولة الخلافة الذي أعده حزب التحرير على أنه: «يُترك غير المسلمين وما يعتقدون وما يعبدون ضمن النظام العام».

ودولة الخلافة تمكّن رعاياها كافّة من حقوقهم، فقد نصّت المادة الخامسة من مشروع الدستور على أنّ «جميع الذين يحملون التابعية الإسلامية يتمتعون بالحقوق ويلتزمون بالواجبات الشرعية»، ونصت المادة السادسة على أنه: «لا يجوز للدولة أن يكون لديها أي تمييز بين أفراد الرعية في ناحية الحكم أو القضاء أو رعاية الشؤون أو ما شاكل ذلك، بل يجب أن تنظر للجميع نظرة واحدة بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللون أو غير ذلك».

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون ذلك قريباً، فتحفظ الدولة الإسلامية، الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، حقوق الناس على اختلافهم فيسعدون في ظل حكم الإسلام ويعيشون في أمن وطمأنينة ■

تتمة : الخلافة هي المشروع الذي يخلص الأمة من مخططات أعدائها

المراقبون عما وراء ظاهرة نشوء وتوسع «تنظيم الدولة»، وتحذر صحيفة الواشنطن بوست من أن التنظيم قد يتخذ من ليبيا قاعدة يشن منها هجماته في شمال أفريقيا، بينما دعا وزير الدفاع الإسباني، بيدرو مورينيس، في مقابلة نشرت السبت ٢٠١٥/٦/٦م إلى التدخل عسكريا في ليبيا لوقف تنامي خطر التنظيم. ونقلت الأنباء خبر قيام مسلحي التنظيم بإعدام رب أسرة ليبي في درنة بعد اتهامه بالردة لانضمامه إلى الصحوات، كما سبق ونشرت صور يقوم فيها مسلحو التنظيم بذبح نصارى من إثيوبيا ومصر في ليبيا، هذا فضلا عن ممارسات استرقاق نساء أيزيديات في شمال العراق، مما فرض أسئلة مصيرية عن المستقبل القاتم الذي قد يحل بنصارى المشرق أو حيثما وصلت سيطرة التنظيم.

ومما زاد الأمر قتامة، عند من يصنفون «أقليات» (وهذا تصنيف نرفضه ولنا فيه تفصيل في موضع آخر)، تصريح أبي محمد الجولاني في مقابلته مع أحمد منصور على قناة الجزيرة أن على العلويين والدروز التوبة من الشركيات، فإن فعلوا ذلك أعطاهم الأمان، وأنه أرسل إليهم دعاة لتصحيح عقائدهم. وهذا ما جعل البعض يتساءلون هل سيصحح عقائد النصارى وغيرهم من غير المسلمين بإجبارهم على تركها كشرط لإعطائهم الأمان؟ ومن فوضه أو كلفه بذلك، فقد عاش أجداد هؤلاء في كنف الدولة الإسلامية دون أن يُفرض عليهم ترك عقائدهم؟

من الطبيعي في ظلال هذه الأجواء أن تتشاءم النفوس من هذه الأحداث وما تنذر به من مستقبل قاتم يفرض أسئلة قاتمة عن المصير، خاصة في ظل ترويج إعلامي نشط لمقولات «تفتيت المفتت» وأن الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، لا تمانع، بل تسعى، لمزيد من التقسيم، وأن ما جرى في جنوب السودان لم يكن إلا البداية لمخطط أوسع يهدف إلى الحيلولة دون وجود كيانات كبرى، نسبيا، من شأنها أن تصبح منطلقا لدولة قوية قد تهدد المصالح الغربية في المستقبل.

إن الإسلام رسالة رحمة وعدل للعالمين وليس فقط للمسلمين، والإسلام لا يرضى بإكراه غير المسلمين على الدخول فيه، وإن كان يفرض عليهم العيش في ظل أحكامه، هذه الأحكام التي تقيم القسط بين الناس، وترعى شؤونهم بالتشريع الرباني المبرَّأ من الهوى ومن الأغراض الشخصية التي تصوغ التشريعات الوضعية في الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات البشرية لخدمة مصالح واضعيها من المتحكمين برقاب العباد، الناهبين لثروات البلاد والعباد بغير وجه حق. كما أن دولة الخلافة تجمع وتوحد بين الناس وترفض وتحارب كل منحى لإثارة النعرات التي تهدد السلم المجتمعي، فالمسلمون لهم أن يتناقشوا في الاجتهادات الفقهية الفرعية ما شاؤوا دون أن يرفع أحد عصا التهديد على من يخالفه في الرأي والكل يخضع لحكم الشرع، كما هو مثبت في القواعد الأصولية والمدونة في الدستور الجامع. والإسلام يهدف إلى أن يستظل الناس، كل الناس، بظل أحكامه في أمن وأمان، وغير المسلمين من أهل الذمة آمنون على أنفسهم وعبادتهم وأموالهم لا ينتقصون من ذلك شيء. والله سبحانه يأمر بأداء الأمانة، وإقامة العدل والإحسان، قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨] ، وفَضَّل أمة الإسلام وجعلها خير أمة أخرجت للناس، قال سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ووعد سبحانه الدولة الإسلامية - إن هي أقامت دينه وحكّمت شريعته - بالنصر والتمكين في الأرض، فقال عز وجل: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ اللّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ * الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾. [الحج: ٤٠-٤١]

نعم إن دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة تجمع بين المسلمين في عبادتهم لربهم، بغض النظر عن الاجتهادات الفرعية وتعدد الأفهام، فالكل يعلم أن العقيدة الإسلامية تقوم على القطعي اليقيني الذي لا جدال فيه، وأن الأحكام الشرعية منها ما هو قطعي يقيني لا خلاف فيه ولا يسوَّغ الخلاف فيه، ومنها ما هو ظني يقوم على دليل ظني قد تتعدد الأفهام فيه فلا حرج ولا ضير بل الشرع يجيز الاجتهاد الظني في موارده. ولكن كل هذا لا يحول دون وحدة صف المسلمين في طاعتهم لربهم وجهادهم في سبيل إعلاء كلمة الله، وفي حفظ ذمة نبيهم لغير المسلمين ما لم ينقضوا عهد الذمة بخيانة أو سواها. وهذا كله متضمن في الوثيقة «الدستورية الأولى» التي عقدها رسول الله مع أهل المدينة المنورة، من مسلمين وغير مسلمين، في فجر الدولة الإسلامية الأولى، وقد أقام الرسول الدولة بعد أن هدم العصبيات الجاهلية التي تفرق الناس، وصهرهم في بوتقة العقيدة الإسلامية، أما غير المسلمين فكان التعامل معهم على أساس «لا إكراه في الدين» وأن الدولة ترعى شؤونهم كسائر المسلمين دون تمييز، ولا يفتنون عن دينهم.

هذا هو سبيل المسلمين ووحدة كلمتهم، وما عدا ذلك من دعاوى شاذة تتسبب في فرقة المسلمين وتصل إلى هدر الدماء واستحلال الأموال، فهذا يخالف قول الرسول في حجة الوداع: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض». فنناشد المسلمين جميعا الاعتصام بحبل الله المتين، والابتعاد عن مخططات أعداء الدين والأمة، ولزوم مواجهة كل من يدعو إلى الفتنة والتفرقة، وخير سبيل إلى هذا كله إقامة الخلافة على منهاج النبوة التي بشر بها عبد الله ورسوله محمد ﷺ ■

* مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

في تراجع واضح لشعبيته نتيجة سياساته

حزب أردوغان يفوز بالانتخابات ويخسر الانفراد بالسلطة..

لأول مرة منذ ١٢ عاما تجد تركيا نفسها أمام اختبار جديد بعد نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت الأحد الماضي، فقد تمكن حزب «العدالة والتنمية» الإسلامي الحاكم من الفوز، ولكنه لم ينجح في تحقيق الغالبية المطلقة كما في السنوات السابقة..

وبموجب النتائج شبه النهائية، فقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التركية قرابة ٨٧٪ ، ونال حزب العدالة والتنمية ما يقرب من ٤١٪ من الأصوات، بما يضمن له ٢٥٩ مقعدا من أصل ٥٥٠، مع أنه كان قد حقق في انتخابات عام ٢٠١١ ما يقرب من ٤٩,٨٪.. في حين حاز حزب الشعب الجمهوري المعارض على ٢٥٪ من الأصوات، بواقع ١٣١ مقعدا.

ونال حزب الحركة القومية المعارض أيضا قرابة ١٦٪ من الأصوات، ليحصل على ٨١ مقعدا، بينما تمكن حزب الشعوب الديمقراطي، المكون بغالبية من الأكراد، من تجاوز عتبة الحد الأدنى والحصول على ١٣٪ من الأصوات أهلته لنيل ٧٩ مقعدا، ويُعتقد أن نتيجة هذا الحزب كانت السبب الرئيسي في تراجع عدد مقاعد حزب العدالة والتنمية بسبب طبيعة النظام الانتخابي بالبلاد.

وبحسب ما نقلته وكالة «الأناضول» التركية شبه الرسمية، فإن نتائج حزب «الشعب الجمهوري»، وهو أكبر أحزاب المعارضة، تعكس في الواقع بعض التراجع في التصويت له مقارنة بانتخابات ٢٠١١، علما أن الحزب الذي أسسه كمال أتاتورك، لم يتمكن من تشكيل حكومة بمفرده منذ عام ١٩٤٦، كما أنه عجز في انتخابات الأحد الماضي عن إحراز أي مقعد نيابي في ٣٨ ولاية، من أصل ٨١ ولاية تجري فيها الانتخابات النيابية. (سي أن أن)

اليونان مصممة على رفض المقترحات الأوروبية

بدت اليونان مصممة على رفض المقترحات الأخيرة للاتحاد الأوروبي لتجنيبها التخلف عن السداد، حسب ما أعلن وزيران يونانيان أحدهما وزير المال يانيس فاروفاكيس، الذي اعتبر أن بلاده لن تسمح «بترهيبها».

وصرح فاروفاكيس لصحيفة بروتو ثيما «بأنها بادرة عدائية ترمي إلى ترهيب الحكومة، لكن هذه الحكومة اليونانية لا يمكن ترهيبها». وأضاف أن «الوثيقة المطروحة على رئيس الوزراء ألكسيس تسيبراس تقترب من الإهانة».

وتابع «نحتاج إلى إصلاحات وإعادة هيكلة للديون والاستثمارات، إن لم نحصل على العناصر الثلاثة معا فلن نوقع».

ويوم الجمعة الماضي، وصف تسيبراس الاقتراحات الأوروبية بأنها «عبثية»، موضحا أن بلاده لن تقبل اتفاقا لا يشمل إعادة هيكلة ديون اليونان الهائلة.

في السياق، قال وزير الطاقة بانايوتيس لافازانيس لصحيفة تو فيما «لا أعتقد بوجود احتمال لإبرام اتفاق إيجابي مع الممولين، إنهم يريدون إخضاع اليونان». وتابع الوزير المعروف بمعارضته الشديدة لأوروبا «يريدون سحق البلاد اجتماعيا وإهانة الحكومة».

من جانبه، أكد رئيس البرلمان الأوروبي مارتن شولتز في مقابلة مع صحيفة فيلت إم تسونتاغ الألمانية أن «الاتحاد الأوروبي مستعد للمضي بعيدا لإيجاد تسوية مع الحكومة اليونانية».

وأضاف «لا أستطيع أن أحذر الحكومة اليونانية خشية أن ترفض مجددا اليد الممدودة، الوقت يمر والتداعيات ستكون دراماتيكية».

يذكر أن اليونان أرجأت تسديد دفعة ثلاثمئة مليون يورو استحقت الأسبوع الماضي لصندوق النقد الدولي، وقررت تسديد الدفعات الأربع الأخيرة المتبقية مرة واحدة في نهاية الشهر.

وبالتالي، عليها أن تؤمن ١,٦ مليار يورو في ثلاثة أسابيع، وينبغي أن يحصل ذلك عبر اتفاق مع دائنيها: الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية، لكن إذا تعذر عليها التسديد قبل الثلاثين من يونيو/حزيران الحالي فستكون مهددة بخروجها من منطقة اليورو. (روسيا اليوم)

تتمة كلمة العدد : مؤامرات الحلول السلمية تتوالى وسط سعي لكسب ولاء الفصائل

دمشق، إضافة إلى حركة المجاهدين وفيلق الشام الممثل أصلا في المجلس المنحل، والجبهة الإسلامية وحركة نور الدين زنكي والاتحاد الإسلامي لأجناد الشام وغيرها من الفصائل الفاعلة على الأرض».

وبهذا تكون نواة الجيش المستقبلي قد تكونت في حال موافقة الفصائل المذكورة عليها، لتكون رأس حربة في ضرب المشروع الإسلامي وتثبيت مشروع الغرب في إقامة دولة مدنية ديمقراطية تفصل الدين عن الحياة والمجتمع، كما تكون رأس حربة في قتال كل من يخالف توجهات الغرب ومخططاته في حرب بالوكالة ضد ما يسمى الإرهاب والتطرف، أضف إلى ذلك القوات التي يشرف على تدريبها البنتاغون والتي ستكون جميعها أداة مرحلية يستخدمها الغرب وأعوانه لتمرير مشروعهم، ومن ثم يعمل على دمجها مع المؤسسة العسكرية التابعة لنظام الأسد، وبهذا تكون ثورة الشام قد أجهضت ولحقت بأخواتها من الثورات في البلاد الإسلامية، ولكن الله أسرع مكرا، فرعايته لهذه الثورة المباركة كانت جلية منذ البداية فكانت هذه الثورة بحق كاشفة فاضحة؛ فقد هيأ الله لهذه الثورة المباركة رجالا صدقوا ما عاهدوا الله عليه، رجالا لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، رجالا يصلون ليلهم بنهارهم لكشف مؤامرات الغرب وأعوانه، ولن تكون ثورة الشام إلا خلافة على منهاج النبوة بإذن الله سبحانه وتعالى، قال رسول الله ﷺ: «ألا إن عقر دار المؤمنين الشام». قال تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا يَعْلَمُ مَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا

جولة السيسي الخارجية؛ تزوير للحقائق واستجداء للخارج وتركيز على محاربة «الفاشية الدينية»

بقلم: شريف زايد*

قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسى خلال العام الأول من حكمه بأكثر من ٢٠ زيارة خارجية شملت دولا عربية وأفريقية وأوروبية. ولقد برز في أغلب تلك الجولات تركيز السيسي على تمرير رسالة مهمة للغرب مفادها إنني أنا رجلكم في محاربة الإرهاب، ذلك المصطلح المبهم الذي بدأت تتضح معالمه بأنه يعني الحرب على الإسلام ومنع الأمة من إيصال مشروعها السياسي إلى الحكم والممثل في دولة الخلافة على منهاج النبوة، وقد زاد السيسي في زيارته الأخيرة لألمانيا الأمر وضوحاً باستعماله لمصطلح «الفاشية الدينية»، إذ قال في المؤتمر الصحفي الذي عقدته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل معه في العاصمة الألمانية برلين يوم الأربعاء الثالث من ٢٠١٥، «إن المصريين حاربوا الفاشية الدينية في ٣٠ حزيران/يونيو»، وكان السيسي قد قال في كلمته أيضا «تناول لقاؤنا اليوم ملف مُكافحة الإرهاب، وأكدتُ على ضرورة تكاتف جهودنا للقضاء على الإرهاب واقتلاعه من جذوره، فآفة الإرهاب باتت تنال من الشباب والأجيال الصاعدة سواء في منطقتنا أو في أوروبا».

وقد بدا للمراقب والمتابع لذلك المؤتمر الصحفي كيف تعمد السيسي تزوير الحقائق ليظهر نفسه بصورة مغايرة تماما لما هو عليه، خاصة عندما تكلم عن حرصه الشديد على الإنسان المصري وحقوقه وعلى تطبيق القانون، وقد حرص على انتقاء مرافقيه من الصحفيين الذين شكلوا جوقة من المطبلين والمزمرين والمصفقين وكأننا في مؤتمر شعبي وليس في مؤتمر صحفي، وكأن هؤلاء رابطة مشجعين وليسوا صحفيين، حيث كانوا يصفقون بصوت عال للسيسي أثناء تصريحاته. إن وصلة التصفيق هذه تكسر قواعد البروتوكول الرسمي التي تقضي بعدم تردي المؤتمرات الصحفية للمسئولين إلى احتفاليات تأييد، وقد بذل المسؤولون عن وسائل الإعلام في دار المستشارية الألمانية جهودا لتهدئتهم. بل إن السيسي قد اصطحب معه مجموعة من الممثلين والممثلات ليمثلوا مشهد الشعب السعيد الفرح بقيادته والواثق بها ليرددوا أينما حل أو ارتحل شعاره الانتخابي «تحيا مصر» في وصلة نفاق مفضوحة.

كما بدا ارتباك السيسي وكذبه المفضوح عندما وجه له سؤال عن أحكام الإعدامات في مصر فقال: «إن هناك إجراءات قضائية في المحاكمة ونحن لا نتدخل في أحكام القضاء». ونحن جميعا نتذكر ما قاله السيسي في أكثر من مناسبة في خطابات تليفزيونية مباشرة إلى الشعب وأخرى مسجلة، إن هناك الكثير من الأبرياء سجناء، وأنه سوف يتم الإفراج عنهم قريبا. وهذا يعد اعترافاً مباشراً بأن الحكومة تعمد إلى الاعتقالات العشوائية بغير أذون قضائية والحبس فترات طويلة بغير جريمة ينص عليها القانون، وبغير دليل على تهم معينة، بالإضافة إلى إطلاق مدة الحبس الاحتياطي، فصار الحبس على ذمة قضية عقوبة في حد ذاتها، وهو يعلم ويقرر متى يتم الإفراج عن المعتقلين الأبرياء على حد وصفه. وكان رئيس «البوندستاغ» البروفيسور نوربرت لامرت قد رفض استقبال السيسي في البرلمان الألماني اعتراضا على ما اعتبره تعدياً على الحريات في مصر.

يحاول نظام السيسي تسويق سياسته إلى الخارج على أنَّها شيء مختلف عما هي عليه، إذ إنَّ السيسي يُقدِّم القمع المتَّبع من قبل نظامه على أنَّه إسناد لحرب الغرب على الجماعات «الإرهابية» الإسلامية. ويُلمِّح إلى أنَّ هناك تقاربًا واسعًا - حتى وإن لم يكن تامًا - بين مصالحه الأمنية والمصالح الأمنية الخاصة بالحكومات الغربية.

كان موقف الحكومة الألمانية المعلن أن الزيارة الرسمية للرئيس المصري لألمانيا لا بد وأن تأتي بعد إجراء انتخابات برلمانية في مصر، ولكنها عادت وتراجعت حتى لا يفوتها تحقيق أطماعها الاقتصادية في مصر والتي تتمثل في تطلع شركاتها؛ خاصة شركة «سيمنز» العملاقة للاستثمار بمشروعات للبنية التحتية في مصر، إذ وقعت مجموعة «سيمنز» تلك مع مصر صفقة بقيمة ٩ مليارات دولار لتوريد محطات كهرباء تعمل بالغاز وطاقة الرياح بهدف زيادة طاقة توليد الكهرباء في البلاد بنحو ٥٠٪، وتعد الصفقة أكبر طلبية منفردة على الإطلاق تتلقاها «سيمنز» وتدعم وحدتها لصناعات الغاز والكهرباء التي تواجه صعوبات جمة. وكان رئيس الكتلة البرلمانية للاتحاد الديمقراطي المسيحي فولكر كاودر الذي زار مصر في ٢٩ آذار/مارس الفائت قد صرح بعد لقائه السيسي لنحو ساعتين، بأن ألمانيا ترى في مصر شريكا لا غنى عنه ومرساة للاستقرار في الشرق الأوسط. وأوضح كاودر أن زيارته كانت لاعتبارات اقتصادية أيضا، مشيرا إلى أن «الحكومة المصرية تريد جذب المزيد من المستثمرين الألمان إلى البلاد». وناشد كاودر السياسيين الألمان بدعم هذه الجهود.

قد يكون السيسي في حاجة لدعم دولة مهمة بحجم ألمانيا وهو الذي ما فتئ يُذكر أوروبا وأمريكا وكيان يهود بحجم الخطر الذي يتهددهم لو وصل الإسلاميون إلى الحكم، ولكن ألمانيا أيضا في حاجة إلى مصر كي تشارك أمريكا في نهب ثروات وخيرات الكنانة، فضلا عن كونها تدرك مخاطر انتشار «الإرهاب» الذي يحاربه السيسي في ربوع مصر وخاصة في سيناء، وتدرك خطره على أوروبا بشكل عام، وألمانيا بشكل خاص، فهي تدرك تماما أن وصول مشروع الأمة الحقيقي المتمثل في دولة الخلافة على منهاج النبوة إلى سدة الحكم في بلد محوري كمصر التي تعتبر قلب الإسلام النابض، تدرك تماما أن في حصول ذلك نهاية الغرب الحتمية وهو ما تخشاه برلين بكل قوة.

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر

الإصرار الأمريكي على إنجاز الاتفاق النووي مع إيران

بقلم: حاتم أبو عجمية

بالرغم من إصابة وزير الخارجية الأمريكي بكسر في عظم الفخذ الأسبوع الماضي إلا أنه يتابع عن كثب سير المباحثات التي تجريها ويندي شيرمان كبيرة المفاوضين الأمريكيين في المحادثات بشأن البرنامج النووي لإيران. وشيرمان هذه موجودة في فينا بالنمسا حيث استؤنفت محادثات فنية بين ممثلين للقوى العالمية (٥+١) وهي الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والصين وبريطانيا وألمانيا ووفد من إيران برئاسة مساعدي وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي ومجيد تخت روانجي.

ومن المقرر أن تتوصل إيران ومجموعة (٥+١) إلى اتفاق شامل مع حلول ٣٠ حزيران الجاري بموجب الاتفاق الإطاري الذي توصل إليه الجانبان في مطلع نيسان الماضي والذي تنازلت فيه إيران عن إمكانية صنع سلاح نووي ووافقت على نسبة تخصيب يورانيوم لا تتجاوز ٥٪ ومخزون لا يتجاوز ٣٠٠ كيلوغرام ووصفه أوباما حينها بالتاريخي والجيد وجدد التزام بلاده بأمن كيان يهود ودول الخليج وقال أن الاتفاق سيجعل الولايات المتحدة وحلفاءها أكثر أمنا.

وكانت فرنسا الأكثر تشددا قد اشترطت للتوصل لمثل هذا الاتفاق أن تسمح إيران بتفتيش المنشآت النووية والمواقع العسكرية الإيرانية ومقابلة العلماء الإيرانيين في البرنامج النووي، وفي الجانب الآخر اشترطت إيران رفع العقوبات الاقتصادية مباشرة بعد توقيع الاتفاق، في حين اشترط الطرف المقابل رفع العقوبات تدريجيا حسب التزام طهران بتنفيذ الاتفاق، وتحاول أمريكا إقناع الأطراف الأخرى برفع العقوبات مباشرة بعد التوقيع وفي حال إخلال إيران بالاتفاق تعود العقوبات مباشرة دون العودة لمجلس الأمن والاضطرار لأخذ موافقة الصين وروسيا والتي قد لا تحصل حينها.

وبعد الاجتماع المطول بين كيري وظريف في نهاية شهر أيار الماضي حيث قال مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية في حينها إنه حدث تقدم كبير في المحادثات التي جرت في فينا في الأسابيع الماضية في صياغة مسودة اتفاق سياسي وثلاثة ملاحق فنية بشأن الحد من أنشطة إيران النووية، وأبلغ المسؤول الصحفيين الذي كانوا يسافرون مع كيري إلى جنيف «نعتقد حقا أن بوسعنا التوصل لاتفاق بحلول ٣٠ يونيو. لا نفكر في أي تمديد».

ويبدو أن إيران قد وافقت على شروط فرنسا المتشددة - والتي في حقيقتها تعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي - من خلال متابعة تصريحات كبير المفاوضين عراقجي الذي وصف ما ينص عليه البروتوكول الإضافي بشأن إمكانية الوصول بشكل مضبوط إلى المواقع غير النووية ولا سيما العسكرية منها «إجراء محدد تطبقه دول أخرى للسماح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إلى المواقع غير النووية. وهذا لا يعني بنظرنا زيارات ولا عمليات تفتيش» مشيراً إلى أن «القواعد يجري تحديدها في سياق الاتفاق النهائي».

وفي مقابلة خاصة أجرتها معه وكالة أنباء «فارس» في موسكو حيث عقد مؤتمر «الأمن والاستقرار في منطقة دول منظمة شنغهاي للتعاون» والتي تضم (الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبيكستان وطاجيكستان)، صرح ظريف بأنه لم يتم البحث لغاية الآن بشأن مسألة تمديد فترة المفاوضات النووية وقال، لقد قلنا على الدوام بأن المضمون هو المهم بالنسبة لنا ولا نقيد أنفسنا بزمن محدد ولا هاجس لنا إزاء ذلك. وفي الوقت نفسه يصرح وزير خارجية روسيا لافروف أن منظمة شنغهاي للتعاون سترفع من مستوى التمثيل الإيراني في المنظمة حال توقيع الاتفاق النووي النهائي حيث إن إيران الآن عضو مراقب، وتنظر المنظمة حاليا لضم إيران وباكستان والهند لعضويتها.

وفي المقابلة نفسها التي نشرتها «فارس» الإيرانية السبت الماضي يصرح ظريف حول اليمن: «لقد أكدنا دوما على وقف إطلاق النار وإرسال المساعدات الإنسانية والحوار اليمني - اليمني». وأضاف: «نأمل بإجراء الحوار اليمني - اليمني في موعده الجديد المعلن من دون شروط مسبقة وعقبات مفتعلة، وأن يصل إلى نتيجة مقبولة لجميع الأطراف اليمنية».

وتابع وزير الخارجية الإيراني أن «الأهم من كل شيء هو ضرورة وقف الإجراءات العسكرية التي لا فائدة من ورائها، ولن تؤدي سوى إلى الإضرار بالشعب اليمني وتدمير البنية التحتية لليمن».

فالتمدد والدور الإيراني في العراق وسوريا وحزبها في لبنان والآن بشكل واضح في دعمها للحوثيين في اليمن مكلف اقتصاديا في ظل العقوبات المفروضة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وانخفاض عائدات النفط بعد انخفاض أسعاره عالميا عن الأسعار السابقة؛ فهي دعمت نظام بشار في سوريا بمليارات الدولارات منذ بدء الثورة عام ٢٠١١، بالإضافة إلى دعمها لحزبها في لبنان بما يتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ مليون دولار سنويا. ورفع العقوبات الاقتصادية يعني الإفراج عن عائدات نفطها المقدرة بما بين ١٠٠ الى ١٥٠ مليار دولار التي جمدت تنفيذا للعقوبات.

ويبدو أن أمريكا تحتاج أن تكون إيران خالية الأغلال والقيود في المرحلة القادمة، ليس لدورها المشبوه المنوط بها في منطقتنا من حيث إثارة الطائفية والمذهبية ورعايتها فحسب، ولكن أيضا لدورها في منطقة منظمة شنغهاي القريبة منها ومن روسيا والصين، خصوصا إذا علمنا أن القمة القادمة بين منظمة شنغهاي ودول البريكس (البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا) ستعقد في روسيا في مدينة يوفا في الفترة ما بين ٩-١٠ تموز القادم ■

وكأن حماس لا ترى مشكلة في سياسة الحكومة المصرية إلا حكم المحكمة الذي تم إلغاؤه!!

حماس ترحب بإلغاء محكمة مصرية حكمًا يعتبرها تنظيمًا إرهابيًا

قَبِلت محكمة مصرية أمس طعن الحكومة على حكم سابق باعتبار حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منظمة إرهابية. وبينما عَدت الحركة في بيان لها القرار «تأكيدا على تمسك القاهرة بدورها القومي تجاه القضية الفلسطينية»، وصف المحامي سمير صبري، مقيم الدعوى، موقف حكومة بلاده بـ«المتخبط»، قائلا لـ«الشرق الأوسط» إنها (الحكومة) تضامنت مع طلباته في المرحلة الأولى من التقاضي وتمسكت بنظر الدعوى أمام القضاء المستعجل.

وقضت محكمة مستأنف القاهرة للأمور المستعجلة، أمس، بقبول طعن الحكومة على حكم اعتبار حركة حماس منظمة «إرهابية»، وإلغاء حكم أول درجة. كما قضت المحكمة بعدم الاختصاص النوعي في نظر الدعوى.

من جانبه، قال سامي أبو زهري الناطق باسم حركة حماس إن الحركة ترحب بالقرار القضائي المصري بإلغاء اسمها كمنظمة «إرهابية»، معتبرًا أن القرار تصحيح للخطأ السابق.

وشدد أبو زهري، في بيان أصدره أمس، على أن «القرار يمثل تأكيدا على تمسك القاهرة بدورها القومي تجاه القضية الفلسطينية، وهذا بلا شك سيكون له تداعياته وآثاره الإيجابية على صعيد العلاقة بين حماس والقاهرة». (جريدة الشرق الأوسط)

وسط خلاف بين أمريكا وبعض الدول الأوروبية حول مشاركة روسيا

لأول مرة منذ ١٦ عاما.. قمة G7 بدون روسيا

لأول مرة منذ ١٦ عاما عقد زعماء مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في العالم في ألمانيا قمتهم الدورية يوم الأحد ٧ حزيران/ يونيو بدون مشاركة روسيا.

وكانت «G٧» قد توسعت إلى «٨» بانضمام روسيا عام ١٩٩٨ إلا أن المباحثات في هذا الإطار بدأت عمليا قبل ذلك، إذ شارك رئيس الإتحاد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٩١ على هامش قمة لندن، وفي العام الماضي اتخذ مشاركو النادي الصناعي على خلفية الأحداث في القرم قرارا بعدم المشاركة في قمة مجموعة الثماني في سوتشي حيث كانت روسيا تترأس المجموعة لعام ٢٠١٤ واجتمعوا في بروكسل.

وأعلن مشاركو مجموعة G٧ رسميا عن عدم رغبتهم في الاجتماع مع روسيا حتى تغير سياستها إزاء القرم.

وأكدت ألمانيا على لسان وزير خارجيتها فرانك فالتر شتاينماير على ضرورة العودة إلى صيغة «الثماني الكبار» في أقرب وقت لبحث أهم القضايا الدولية، مؤكدة أن الدول السبع تحتاج إلى روسيا حاجة ماسة. (روسيا اليوم)

أوباما يأمل أن تبقى بريطانيا عضوا في الاتحاد الأوروبي

حث الرئيس الأمريكي باراك أوباما بريطانيا على البقاء في الاتحاد الأوروبي بسبب التأثير الإيجابي لقيادتها على التكتل والعالم.

وقال أوباما خلال اجتماع مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون على هامش قمة مجموعة الدول الصناعية السبع في ألمانيا: «نتطلع بشدة لبقاء المملكة المتحدة جزءا من الاتحاد الأوروبي». (رويترز)